A
953.65
M6976

البحرين

(البلاد) وأهميتها بين الإمارات العربية

الدراسة الفائزة بالجائزة الاولى في مسابقة البحث العلمي والثقافي
التي نظمتها دائرة الاعلام لحكومة البحرين

تأليف
ابراهيم عبدالكريم محمد

B. C. W. LIBRARY
8 OCT 1970
RECEIVED

الناشر
الشركة العربية للوكالات والتوزيع
البحرين

١٧٥ ق. ل: مكتبة بيروت

تمهيد

الطبعة الاولى

نيسان (ابريل) ١٩٧٠

تعود قصة هذا البحث إلى ربيع العام الماضي حين اعلنت دائرة الاعلام لحكومة البحرين عن مسابقة في البحث العلمي والثقافي في غمرة احتفالات البلاد باليوبيل الذهبي للتعليم والذي به اختتمت البحرين جهود نصف قرن من التعليم الرسمي مما جعلها أول دولة في الخليج العربي تولي التعليم النظامي اهتماماً واسعاً ساعد في خلق جيل مثقف في طول البلاد وعرضها .

ويمثل البحث دراسة حول البحرين وامارات الخليج العربي ، وهو لا يدرس كل امارة على حدة وانما يأخذ الامارات التسع في الساحل الغربي للخليج العربي على شكل وحدة ، حيث يضم هذا الساحل بالاضافة إلى دولة الكويت والمملكة العربية السعودية تسع امارات عربية تتفاوت من حيث المساحة والقوى البشرية والموارد الطبيعية ، ولكن يسكنها شعب تماثلت ظروفه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في كثير من الأحوال وأخذ الآن يشق طريقه في مجالات

التطور والنماء . وهذه الامارات هي البحرين وقطر وابو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وام القيوين ورأس الخيمة والفجيرة . ومع ان الأخيرة هي الامارة الوحيدة التي تقع على ساحل خليج عمان إلا انني ادخلتها ضمن نطاق البحث بحكم ارتباطها بالمحاولات السياسية لخلق دولة تضم هذه الامارات مجتمعة .

على انني ارى من الضروري الآن اضافة هذا التمهيد حول البحرين بحكم كونها أكثر الامارات سكاناً وأكثرها تقدماً من جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والادارية والثقافية ، وبحكم ان اهميتها في تقرير مستقبل الخليج أمر لا يختلف عليه اثنان في هذه المنطقة . ولذا فان هذا التمهيد سوف يلقي الضوء على دور البحرين ووضعها من ناحية التطور الاقتصادي وتركيب السكان ، الاسكان والمرافق العامة ، محاولات التنمية الاقتصادية ، التجارة الخارجية وتركيب الاقتصاد الوطني حيث ان البحرين لها بعض الخصائص التي لا بد من ذكرها .

اولاً ـ التطور الاقتصادي وتركيب السكان :

مع ان البحرين كانت اسبق دول الخليج في اكتشاف النفط ، الا انني اعتبر بداية الخمسينيات هي البداية الحقيقية للتطور الاقتصادي الذي تشهده البحرين والذي غير من تركيب السكان كماً وكيفاً ، وان اعتباري بداية الخمسينيات نقطة التحول راجع إلى الأمرين التاليين :

١ ـ تغير شكل البنية الاقتصادية ، ففي حين تضاءل اثر قطاع صيد اللؤلؤ في الاقتصاد الوطني وشهد القطاع الزراعي نوعاً من الركود ، برز قطاع الصناعة النفطية كقطاع أول من ناحية التشغيل والمساهمة في الدخل القومي ، كذلك ازدهر قطاع الخدمات .

٢ ـ دخول مبدأ مناصفة الارباح الى ميدان العلاقات بين الدول المنتجة للنفط والشركات في الشرق الاوسط والذي

شمل البحرين ، وازدياد الانتاج مما مكن الدولة بعد ان زاد دخلها من الانفاق على ميداني التعليم والصحة بالاضافة الى المرافق الاخرى مثل انشاء طرق المواصلات والموانىء ومحطات الكهرباء ومشاريع اسالة المياه واخيراً مشروع الاسكان المتمثل في مدينة عيسى .

ونرى اثر التطور الاقتصادي على السكان في البحرين في مجالات عديدة . فمن الناحية الكمية ارتفع عدد السكان بشكل كبير حتى وصل الى ١٨٢،٢٠٣ نسمة في عام ١٩٦٥ (حسب إحصاء الحكومة الاخير) ويعتبر هذا الاحصاء من ادق الاحصاءات المعطاة . وكان اول احصاء قد جرى عام ١٩٤١ وتبين ان عدد السكان آنذاك كان ٧٤،٠٤٠ نسمة وربما لا اسلم بدقة ذلك الرقم لصعوبة التعداد والتسجيل ولامتناع السكان عن اعطاء المعلومات الصحيحة للعدادين لعدم وعيهم بأهمية الاحصاء كذلك لما سمعته من تخوفهم من اشاعات التجنيد التي انتشرت في تلك الحقبة التاريخية المرافقة للحرب العالمية الثانية . كذلك اورد المرحوم النبهاني في كتابه « التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية » والذي زار البحرين عام ١٣٣٢ هجرية (أي حوالى ١٩١٢ م) بأن عددهم كان يبلغ ٣٠٠ ألف نسمة ولا اعتقد مطلقاً بصحة هذا الرقم المبني على تقدير واجتهاد شخصيين كما

انه لم تحصل حوادث تاريخية تجعل العدد ينقص الى الرقم الذي وصل اليه عام ١٩٤١ .

ومنذ عام ١٩٥٠ حيث أُجري الاحصاء الثاني الى عام ١٩٥٩ حيث اجري الاحصاء الثالث زاد عدد السكان البحرينيين بنسبة ٣،٣٦ ٪ ، ومنذ عام ١٩٥٩ حتى ١٩٦٥ حيث اجرى الاحصاء الأخير ارتفع السكان بمعدل ٣،٦٦ ٪ سنوياً (ملاحظة هامة : هذا المعدل لا يدخل الاجانب في الحساب بل يشمل السكان الوطنيين فقط). وبافتراض ان نسبة النمو لا زالت على حالها وان عدد الاجانب لم يزد بسبب اجراءات الحكومة في منع الهجرة غير المشروعة الى البلاد يمكن تقدير عدد السكان الآن على انه حوالى ٢٠٠،٠٠٠ نسمة . ويظهر اثر التطور الاقتصادي فيما يلي :

١ ــ قلة عدد الوفيات وخاصة وفيات الاطفال بسبب ارتفاع المستوى الصحي في البلاد والقضاء على الامراض المتوطنة وانشاء المستشفيات والانفاق كثيراً على الصحة .

٢ ــ زيادة معدل الولادات وهنا يسجل تقرير الحكومة لعام ١٩٦٥ ان معدل الولادات في البحرين هو ٢٧،٨ لكل ١٠٠٠ من السكان . وان عدد المواليد الاموات هو ١٦،٤ لكل ١٠٠٠ من السكان وهو قريب من مثيله في انجلترا

والذي يبلغ ١٦,٣ وهذا يدل على كفاءة العناية المبذولة للحوامل .

٣ – انتشار التعليم بسبب ازدياد الانفاق عليه أدى الى زيادة الوعي بالنظافة والوقاية والصحة .

٤ – نجم عن تقدم المستوى الاقتصادي ارتفاع في مستوى المعيشة كما تحسنت التغذية ومرافق السكن ، فالمساكن التي تشيد الآن في البحرين تختلف عن طبيعة وتصميم البيوت التي كانت تبنى قبل الخمسينات .

من الناحية النوعية :

أدى ارتفاع نسبة الولادات الى جعل البحرين من البلدان الفتية والتي يكون فيها هرم السكان ذا قاعدة واسعة جداً لأن حجم السكان يزداد بسرعة بسبب ارتفاع نسبة الولادات عن نسبة الوفيات وحيث تبلغ نسبة السكان الذين تقل اعمارهم عن عشرين سنة اكثر من ٥٠ ٪ من مجموع السكان. وفي البحرين بلغ عدد الذين تقل اعمارهم عن عشرين سنة عام ١٩٦٥ ، ١٠٠,٢٤٦ نسمة من مجموع عدد السكان البالغ ١٨٢,٢٠٣ . هذا من ناحية هرم السكان ، أما من ناحية عدد القادرين على العمل (١٦–٦٠ سنة) فقد بلغ أيضاً

اكثر من ٥٠ ٪ من عدد السكان ، أي ٩٣,١٦٣ نسمة . وظهر اثر التطور الاقتصادي على السكان نوعياً في ميدان التعليم فبعد ان كان نظام الكتاتيب سائداً حتى بعد ظهور المدارس في البلاد ، نجد ان المدارس الآن باتت تدخل كل الراغبين في العلم مع مجانية التعليم . كما ان عدد الطلاب والطالبات ارتفع من ٥٥٥٥ طالباً وطالبة في العام الدراسي ١٩٥٠ – ١٩٥١ ووصل الى ٤٧٦٦٦ طالباً وطالبة في العام الدراسي الحالي (١٩٦٩ – ١٩٧٠) .

وقد بلغ ما خصص للتربية والتعليم في ميزانية الدولة لعام ١٩٦٨ مبلغ ٢,٩٣٥ مليون دينار أي ٢٦,٩ ٪ من انفاقات الحكومة ، كما ان نسبة مماثلة خصصت للصحة .

ثانياً ـ الاسكان والمرافق اقتصادياً واجتماعياً :

يعتبر توفير السكن اللازم للسكان من المهـام الأساسية للدول المتقدمة ، بل إن معيار قياس تقدم أو تخلف بلد ما يكون في درجة مـا وفره لسكانه من المؤسسات الضرورية وفي طليعتها السكن اللائق . وكما أن الانسان في أي مكان بحاجة الى الطعام والشراب فهو كذلك بحاجة للمكان الذي يقيه تقلبات الطقس ويقضي فيه أوقات راحتـه . والمسكن هو المقر اللازم لتلك الخلية الاجتماعية المعروفة بالعائلة وكلما تحسن مستوى هذا المسكن زادت راحة الفرد واطمأن بالـه وتحسنت بالتالي انتاجية عمله ، وان كثيراً من مشاكل اختلال الروابط العائلية والعادات السيئة تعود الى مستوى السكن .

والمساكن عموماً ذات انماط وأشكال متعددة لا من ناحية مواد البناء فحسب بل ومن ناحية الهندسة والتصميم ، ويمكن

القول بأن أشكال وأنواع المساكن تتحدد بالمنـاخ والسطح والتطور الاقتصادي والاجتماعي .

وفي البحرين نرى ان أثر المنـاخ والتطور الاقتصادي والاجتماعي للسكان كان كبيراً . فمن ناحية المناخ ، اختلفت بيوت المناطق الساحلية والمناطق الريفية عن بيوت الاحيـاء الداخلية في المدن ، ففي حين كانت الاولى حتى عهد قريب تبنى من الجريد وجذوع النخيل (البرستية والعرشان) كانت الثانية مبنية من الاحجار المقطوعة من البحر أو البر تبعاً لموقعهـا على الساحل أو في الداخل . كما أن صيف البلاد الحار استدعى بناء الغرف العلوية ذات النوافذ المفتوحة من جميع الجهات ، أو تلك الغرف المبنية على فتحات السقوف والمخصصة لدفع الهواء الآتي من أية جهة كانت الى جوف الغرف السفلية بعـد ملامسة جدران أحد المثلثات الأربعـة المواجهة للجهات الاصلية . كما أن الغرف السفلية كانت مبنية من الحصى وعديمة المنافذ ما عدا الباب وربما نافذة واحدة وذلك لاستعمالها في الشتاء فقط حيث تنخفض درجة الحرارة أو ينزل المطر .

كذلك فإن التطور الاقتصادي الذي شهدته البلاد خاصة منذ مطلع العقد الماضي ، وتوفر فرص ومجالات أوسع للعمل واحتكاك السكان بالعالم الخارجي عن طريق السفر والاذاعات

والصحافة واخيراً التلفزيون ، وتضاؤل أهمية بعض القطاعات الاقتصادية (صيد اللؤلؤ مثلاً) على حساب قطاعات جديدة نامية (الصناعة النفطية والخدمات) ، كل هذا أدى إلى تغير كبير يلمسه كل من زار البحرين قبل عشرين عاماً . فمن ناحية المواد اختلفت عن تلك السائدة فيما قبل ، فبنيت بيوت الطابوق محل بيوت الحصى أو الجريد ، وحلت النوافذ الزجاجية والابواب الحديدية والاثاث الحديث محل النوافذ والابواب الخشبية والاثاث القديم . كما أن المنزل ذا الفناء الواسع والغرف المرصوصة على جهة أو اكثر منه أخذت تحل محلها الفيلات الحديثة ، وزاد عدد الغرف في كل منزل وأصبحت كل غرفة مخصصة اما للنوم أو للطعام أو للجلوس . كما أن السنوات الخمس الماضية شهدت بناء العمارات الشاهقة ذات الشقق المتعددة .

اما التطور الاجتماعي والثقافي فقد كان له دوره أيضاً إذ غير من شكل وعدد المساكن ، فأخذت البيوت الكبيرة المعدة لسكن عدة عوائل تقل وتحل محلها البيوت الصغيرة لكل عائلة بعد أن أصبح من الامور الشائعة عدم سكنى الابناء المتزوجين مع آبائهم في نفس المنزل ، وكان هذا التطور الاجتماعي عاملاً في زيادة الطلب على المساكن . كما أن ارتفاع مستوى التعليم وانتشاره بين الجيل الشاب أدى

بهذا الجيل إلى طلب مساكن خاصة به بعيدة عن المسكن الذي يحوي ، الجد والاب والابن رغم تفاوت الثقافة والعقلية والعادات . وهكذا نرى ان تجزئة العائلة يؤدي إلى زيادة الطلب على المساكن .

ولا يفوتنا في هذا المجال أن نذكر أن التطور الاقتصادي والاجتماعي في البحرين كان السبب الرئيسي في زيادة السكان وتضاعفه ما بين سنة ١٩٤١ وسنة ١٩٦٥ ، وإذا بقيت نسبة تزايد السكان على حالها فان عدد السكان سيتضاعف خلال مدة عشرين إلى خمسة وعشرين عاماً وهذا بالطبع سيؤدي إلى خلق طلب اضافي على المنازل . ولنتبين أثر زيادة السكان على الطلب على المنازل ، نلاحظ أنه بينما تضاعف عدد السكان خلال خمسة وعشرين عاماً (من سنة ١٩٤٠ إلى سنة ١٩٦٥) فان عدد المنازل قد تضاعف تقريباً من ١٤،٣٨٢ منزلاً في عام ١٩٤١ إلى ٢٦،٣٠٠ منزل في عام ١٩٦٥ .

ومن المجموع المذكور اعلاة أي ٢٦،٣٠٠ منزل كان ٢٣،٥٣٠ منزلاً منها من الحجر بينما كانت بيوت السعف والمواد الاخرى كالخشب تمثل ٢٧٧٠ منزلاً ، وبيوت السعف وحدها كانت تمثل ٤،٣ ٪ فقط من مجموع بيوت البحرين .

وإذا كانت برامج اعادة تخطيط المدن في الدول النامية تستدعي شق الشوارع الواسعة التي تستوعب حركة المواصلات المتطورة والساحات الفسيحة والمتنزهات ، وإذا كان كل ذلك وغيره يستدعي توسع المدن على حساب المناطق الشعبية فيها والتي تشتهر بازدحام المساكن ، مما يعقد من مشكلة السكن ، فان الأمر في البحرين جرى بشكل آخر . فبينما تم فتح شوارع كثيرة خاصة في المنامة فان المناطق الشعبية بدل أن تضيق أخذت تتسع على حساب ردم مساحات كبيرة من البحر خاصة في المناطق الشرقية من مدينة المنامة ، كذلك لم تنشأ عندنا في البحرين مشكلة الهجرة من الريف الى المدن مثلما حصل في الدول الاخرى ، وذلك لأن الفروق بين المدن والقرى أخذت تضيق في السنوات الأخيرة خاصة مع توفر الماء والكهرباء وطرق المواصلات ، كما أن صغر مساحة البلاد وسهولة الوصول إلى مكان العمل مهما بعد عن مكان السكن لم يجعل القرى تتلاشى على حساب المدن ، بل ان المتتبع لعدد البيوت والسكان في القرى والمدن يراها تتسع بنفس الدرجة تقريباً .

ولكن ، كانت هناك مشكلة تتعلق بالسكن ، ذات ذات أوجه متعددة أجملها في الامور التالية :

١ – ان حوالى ١٣ ٪ من الاسر في البحرين تتشارك

في بيت السكن ، وبفضل التطورات الاقتصادية والاجتماعية فان هذا سيشكل في المستقبل طلباً على المساكن له حسابه .

٢ – ان الاسر التي تعيش في بيوتها المستقلة والتي تشكل حوالى ٨٧ ٪ من مجموع الاسر البحرينية نرى أن أكثر من نصفها يعيش في بيت ذي غرفة واحدة أو غرفتين ، وإذا ما نظرنا إلى متوسط عدد أفراد العائلة البحرينية أدركنا حاجة هذه الاسر إلى بيوت أوسع .

٣ – بالنسبة للمساكن عموماً ، نرى أنه بشكل هندستها الحالي وبتراكمها الواضح على بعضها خاصة في الاحياء الشعبية من المنامة وفي المحرق والحد حيث رقعة الارض محدودة ، تشكل بيوتاً غير صحية في كثير من الأحيان .

٤– ان موضوع مستوى الايجار يدخل كعنصر يقرر مستوى السكن لأن الايجار يشكل عقبة في وجه كثير من العائلات التي تطمح في بيتها المستقل خاصة في مدينة المنامة مع ما يستتبع ذلك من رسوم البلدية ورسوم الكهرباء والماء .

وقد ظلت البحرين مفتقرة الى مبادرات لحـــل مشكلة خاصة لذوي الدخل المحدود الى ان اصدرت الحكومة المرسوم رقم ٢ مالية لسنة ١٩٦٢ والمتعلق بالاسكان والتمليك والذي بموجبه بنيت مدينة عيسى النموذجية ، فالمدينة تشتمل على مرافق متكاملة للتعليم والعلاج والخدمات الاجتماعية ، كما أن البيوت فسيحة وصحية ومشتملة على الماء والكهرباء والمجاري، وروعي في بنائها ألا تكون متراكمة على بعضها ، بل ان تخطيط الشوارع والساحات روعي فيه ان يضفي على البيوت بهجة ، واذا أمكن ان نتصور الامتداد الزمني لمرحلة انشاء هذه المدينة والتي ستضم حين انتهائها ٣٥ ألف مواطن ، فانه يمكن ان نتصور الأمور التالية :

١ – ان الانفاق عـــلى البناء في هذه المدينة والذي تم صرف ٦ ١/٢ مليون دينار منه على المرحلة الاولى من المشروع، له اثره على زيادة الانفاق الوطني ككل ، وذلك لارتباط البناء بعدد كبير من الحرف والصناعات التكميلية مثل صناعة مواد البنـــاء كالجص والنورة والطابوق والكاشي وقطع الاحجار ، كذلك صناعة مواد البناء والنجارة والاعمـــال الكهربائية ومد الانابيب واللحام والصباغة وتركيب الزجاج، كما أن استخدام الايدي العاملة لانجاز مشروع الاسكان يؤدي الى زيادة الدخول الموزعة في المجتمع ككل ، وهذه الدخول

تعود للاستهلاك أو ربما لاعادة الاستثمار ، وعموماً فان الانفاق على الاسكان في البحرين يضيف الى أجور الخدمات والعمل ويضيف الى ثمن المـــواد الانشائية . واذا كانت الأجور تدخل في حساب الدخل القومي فان الجزء الثاني لا يعد منه دخلاً إلا ذلك المقدار الذي يمثل ارباح باعة المواد الانشائية، وهكذا فالأجور والارباح النابعة من موضوع الاسكان تدخل في تركيب الدخل القومي للقطر .

٢ – ويترتب على ما سبق عامل آخر هو ان الانفاق على البناء ينشط حركة السوق المحلية بالنسبة للمواد المتوفرة محلياً أو بالنسبة للمواد غير المتوفرة محلياً كالاسمنت والحديد والزجاج وبعض أنواع الاثاث ، وان استمرارية الانفـــاق على البناء يلعب دوره في انتعاش التجارة .

٣ – سوف يكون بمقدور كل مواطن الحصول عـــلى بيت للسكن خلال السنوات القادمة ، وفي هذا المجال فان الايجارات الحالية خاصة في المناطق الشعبية سوف تنخفض بالتدريج ، كما أن أثمان الارض سوف تكون هي الاخرى معرضة لحركة عـــدم استقرار ان لم تكن حركة نزول ، وهذا وان كان له ضرره على ملاك الاراضي ، إلا ان ذلك الضرر فيما اذا تم حصوله – سوف لا يوازي المنافع التي سوف يجنيها أصحاب الدخـــول الواطئة في المجتمع والذين

من أجلهم ظهر مشروع الاسكان والتمليك الى حيز الوجود ومن اجله بنيت مدينة عيسى .

وفي عام ١٩٦٥ كانت نسبة البيوت المزودة بالماء ٧١،٥٪ وبالكهرباء ٨٠٪ وهذه النسب ازدادت كثيراً الآن بسبب اتساع تزويد الكهرباء واسالة المياه في مختلف المناطق . وان الانفاق على هذه المرافق يشكل سياسة عامـــة للدولة بحيث اضحت البحرين لا تقارن بكثير من الدول في المنطقة مـن حيث الاهتمام بالمرافق .

ثالثاً ـ محاولات التنمية الاقتصادية في البحرين :

ايماناً من البحرين بأن قضية التنمية الاقتصادية هي حجر الزاوية في بناء أية دولة عصرية وان الدول التي حكم عليها بفعل عوامل داخلية وخارجية ان تبقى متخلفة ، لا بد وأن تشق الطريق نحـــو التقدم انشأت دائرة للتنمية للبحث عن افضل السبل القادرة على تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية والانتقال الى مستويات معيشية أعلى فأعلى .

والبحرين تأخذ بالنظام الاقتصادي الحر الذي يعتمد على المبادرات الحرة من قبل المالكين لوسائل الانتاج وعـــلى تفاعل القوى الاقتصادية والظروف والعرض والطلب . وفي البحرين هناك تمايز واضح بين قطاعات الدخل القومي ، فقطاع النفط مثلاً يتميز بالتنظيم العالي والتكنيك الحديث في حين أن قطاع الزراعـــة ليس كذلك، غير ان هناك بوادر

مشجعة من قبل دائرة الزراعة لانشاء المزارع النموذجية وارشاد الفلاحين ورفع مستوياتهم وتوفير مستلزمات الزراعة لهم من بذور وأسمدة وآلات ، كذلك الاهتمام بالري والبزور وقد شهدنا ثمار ذلك في مجال انتاج الخضروات . واذا كان قطاع النفط يأتي في المقدمة من حيث المستوى التكنيكي وربما في نسبة مساهمته في الدخل القومي في البلاد فانه لا يحتل المكان الاول في مجال التشغيل اذ يأتي في المرتبة الثالثة بينما قطاع البناء في المرتبة الثانية وقطاع التجارة في المرتبة الرابعة.

ان القطاع الاول من حيث التشغيل في البحرين هو قطاع الخدمات (عامة وخاصة أي الحكومة والافراد) فهذا القطاع يشغل ٤٠ ٪ من عدد المشتغلين في البلاد . وان بلادنا بحكم موقعها الجغرافي يفترض ان تزدهر الخدمات فيها وهكذا فان قطاع الخدمات يصبغ اقتصادنا واذا ما سار هذا مع التصنيع امكن القول اننا نقترب من مرحلة النمو الاقتصادي التي شهدتها بلدان كثيرة قبلنا ، ومعروف انه في الدول الغنية المتقدمة فان اعتماد الاقتصاد يكون على التصنيع والخدمات بينما العكس في البلاد المتخلفة التي تعتمد على الزراعة بالدرجة الاولى . والتصنيع هو العملية التي تحدث تغييرات هامة في مجال الانتاج تشمل استخدام الآلة على نطاق واسع في المشاريع الاقتصادية ، ولكن التنمية الاقتصادية

لا تقتصر على الصناعة فقط بل تشمل الزراعة واستخدام المهارات الفنية والايدي العاملة .

واهداف التطوير الاقتصادي والاجتماعي في البحرين في المرحلة الحالية هي :

١ – تحقيق تزايد في الدخل القومي يفوق نسبة زيادة السكان وذلك بتنويع مصادر هذا الدخل .

٢ – تحقيق تزايد في التشغيل بالنسبة لعرض الأيدي العاملة وضمان حقوق عادلة للعمال .

٣ – استغلال جميع ما في البلاد من موارد طبيعية ورؤوس أموال وتجهيزات .

٤ – زيادة الاهتمام بالتعليم الفني بما يتمشى مع احتياجات البلاد .

٥ – حفظ مستوى الاسعار حتى لا ترتفع بما يضر الطبقات ذات الدخل المحدود وحتى لا يحدث تغيير في اثمان عوامل الانتاج ويؤثر بالتالي في تكاليف انشاء المشاريع .

٦ – الاستمرار في توسيع نطاق التعليم ورفع مستواه وتحسين الاوضاع الصحية .

هذا وقد بذلت الحكومة عدة مساع لجلب المستثمرين الاجانب إلى البلاد حيث لا توجد أية ضرائب على الدخل أو قيود على تحويل الارباح إلى الخارج ، وكان الهدف هو الاستفادة من موقع البحرين الجغرافي وتمتعها بالطرق والموانىء والمنشآت اللازمة للتصنيع ، وكذلك الاستفادة من الثروة الغازية الضخمة حيث يمكن قيام صناعات كثيرة عليها إما كوقود أو كطاقة أو الاثنين معاً . وكانت بداية الثمار موافقة مجموعة شركات غربية على بناء معمل لصهر الالومنيوم في البلاد ، هذا المعمل الذي وضع حجر أساسه في العام الماضي والذي يعتبر من أكبر المشاريع الصناعية في الشرق الأوسط وسيكلف انشاؤه ٣٢ مليون جنيه وسوف يتزود بالغاز الطبيعي بمعدل ٢٠ مليون قدم مكعب في اليوم ، ويفيد أحد التقارير ان الغاز المتوفر في البحرين يكفي لأربعة مشاريع في مثل ضخامة مشروع الالومنيوم ولمدة ١٠٠ سنة .

وأعلن مؤخراً عن قيام شركة لتسويق مسحوق الالومنيوم كجزء من محاولة اقامة صناعات متفرعة عن المشروع الأصلي ، كما أن هناك محادثات بشأن اقامة مشاريع صناعية أخرى . ولتسهيل حركة السفر والسياحة والاتصالات بنيت بالبحرين محطة ارضية للاتصال بالأقمار الصناعية كما يجري العمل في توسيع مطار البحرين الذي يعتبر انسب مكان

لوقوف الطائرات النفاثة الجبارة التي ستكون على الخطوط ما بين اوروبا والشرق الاقصى فمثلاً ان البحرين تبعد عن لندن بمسافة ٣١٥٠ ميلاً وعن سنغافورة بمسافة ٣٩٠٠ ميل مما يجعلها في موقع متوسط ومناسب ليخدم حركة المواصلات من الغرب إلى الشرق وبالعكس .

رابعاً ـ تجارة البحرين الخارجية وتركيب الاقتصاد :

مما لا شك فيه أن البحرين بسبب صغر مساحتها ومحدودية مواردها المادية وتأخر نشوء الصناعة فيها وعدم اتساع الزراعة ، كل ذلك جعلها تتميز بالدرجة الاولى بكونها دولة مستوردة تقوم باستيراد جميع ما يلزمها من ابر الخياطة حتى المكائن والآلات المعقدة . هذه الاستيرادات متنوعة ومتعددة إذ يندر الا يجد الانسان بضاعة يريدها أو احياناً الصنف الذي يريده ، وتتسع هذه الاستيرادات لتشمل المأكولات بجميع أنواعها من الماشية والاغذية المحفوظة والارز والقمح والشاي والقهوة والسكر والفواكه والخضروات ، وكذلك الملبوسات القطنية والصوفية والحريرية والاحذية وأثاث المنازل والاواني والحديد والاسمنت والاصباغ والادوية

والسجاير والعطور والمكائن والسيارات . أما الصادرات فهي محدودة تتمثل بشكل أساسي في تصدير المشتقات البترولية واعادة تصدير بعض المواد الى الدول المجاورة .

ان المتتبع لاقتصاد البحرين الحديث يستطيع التمييز بين ثلاث مراحل كانت التجارة الخارجية تتغير في كل منها ، وهذه المراحل هي :

١ ـ فترة ما قبل الحرب العالمية :

وفيها كانت شهرة البحرين تعتمد على كونها المنتجة الاولى في حقل اللؤلؤ الطبيعي في منطقة الخليج العربي ، وكانت المتاجرة في هذه المادة تتم في أسواق بيعه المحلية أو مع التجارة والافراد في الدول الاوروبية وكانت استيرادات تلك الفترة محددة لا تتجاوز الضروريات المعروفة حينئذ وفي مقدمتها الاطعمة والخشب للسفن . وكانت علاقات البحرين محدودة أساساً بمنطقة الخليج وببعض الدول الاوروبية وخاصة المملكة المتحدة ثم الهند والساحل الشرقي لافريقيا .

٢ ـ فترة الحرب العالمية الثانية :

مع أن النفط اكتشف واستخرج في البلاد قبل الحرب

بسنين وأن ذلك أثر في زيادة استيراد المواد المصنعة ، الا أن ظروف الحرب ميزت هـذه الفترة بميزة شح الموارد وارتفاع الاثمان وتدخل الدولة في شئون التموين وتـأسيس المراكز التموينية في مختلف مناطق البحرين وبقلـة وسائل النقل لاستخدامها في الاغراض الحربيـة ، حتى ان سنتي ١٩٣٩ و ١٩٤٠ سجلتا ارتفاعاً حـاداً في مستوى الاسعار وقلة ملحوظة في الاستيراد وكساداً تجارياً .

٣ ـ فترة ما بعد الحرب حتى الآن :

وفيها تميزت البحرين بكونها دولـة مصدرة للنفط على شكل مشتقات كما أن عوائـد النفط المتزايدة أسهمت في زيادة الاستيرادات للفرد وللدولة كـما مر ذكره ، وربما تكون الخطوات الحالية في تشجيع الاستثمار والسياحة مقدمة لزيادة حجم ونوع الصادرات .

وحيث أن الواردات تكاد تكون الغالبة في شكل تجارة البحرين الخارجية ، فان الحديث سوف يبدأ بهـا ، وان الجدول التالي المستمد من المجموعة الاحصائية لعـام ١٩٦٨ يعطينا صورة عن تزايد واردات البحرين في السنين الاخيرة :

السنة	قيمة الواردات بالدينار
١٩٥٩	٢٦,٠٨٥,٠٠٠
١٩٦٢	٣١,١٨٠,٠٠٠
١٩٦٥	٣٨,٧٤٧,٠٠٠
١٩٦٨	٥٢,٠٢١,٠٠٠

ويمكن ابداء الملاحظات التالية حول واردات البحرين :

١ ـ ان البحرين مرتبطة في وارداتها بالسوق العالميـة ككل ولكن باوروبا الغربية والولايات المتحـدة بشكل خاص .

٢ ـ ان ربع واردات البحرين تقريباً تأتي من المملكة المتحـدة وان نصف الواردات تأتي من المملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان .

٣ ـ ان هناك تجارة نامية مع دول المعسكر الشرقي حيث تمثل الصين الشعبية المرتبة السادسة .

٤ ـ ان وادرات البحرين من الدول العربية لازالت لا تتعدى ٥ ٪ سنوياً وهذه ظاهرة ملموسة بين جميع الدول

العربية على الرغم من مساعي الوحدة الاقتصادية بينها .

٥ – ان ٩٠ ٪ من الواردات تمثل بضائع استهلاكية اما الباقي وقدره ١٠ ٪ فقد كان نصيب البضائع الانتاجيـــة أي الآلات والمكائن ومواد الانشاء الأساسية .

والسؤال الذي نطرحه الآن ، ما هي العوامل التي حددت البلدان التي تشتري منها البحرين احتياجاتها ؟ نحن نعلم انه لا توجد هناك قيود على التعامل مع الدول فيما عدا تطبيق قيود المقاطعة العربية لاسرائيل او الشركات المتعاملة معهـا وباستثناء التعامل مـــع روديسيا الجنوبية والتي صدر قرار حكومي يمنع التعامل معهـا تلبية لقرار أصدره مجلس الأمن الدولي ، فلم تعد تدخل في عداد الدول المستورد منهـــا في عام ١٩٦٧ بعد ان كنا قـد استوردنا منها في عـام ١٩٦٦ ما قيمته ١٠ آلاف دينار . ان هناك بعض العوامل التي تحدد العلاقات التجارية للدول ومن هذه العوامل العامـــل السياسي الذي يعتمد على العلاقات السياسية بين الدول فيكون لأي فتور في تلك العلاقات أثره على التجارة . وهناك مبدأ المعاملة بالمثـــل والذي يقضي بمنح التسهيلات المعنية لبعض

الدول التي تعامل بالمثل وهناك مبدأ أولى الدول بالرعاية ، وأخيراً فهنـــاك الاتفاقات التجارية التي تسهل وتنظم تبادل البضائع عبر الحدود . اما بالنسبة للمستهلكين فهناك أيضاً عوامل للاقبال على البضائع ومنها :

١ – ان العـــادة والتقاليد اثران مهمان في اقبال الناس على شراء سلعة معينة بتكرار الاستعمال .

٢ – ان نوعية السلعة لها وزنها في تقرير الاقبال عليها.

٣ – ان وجود وكلاء نشيطين ذوي خبرة وسمعة جيدة يجعل الرواج أوفر حظاً لبعض السلع .

٤ – ان اثمان السلع والتسهيلات الممنوحة في الدفع أمران يهمان المستهلك بدرجة كبيرة .

ننتقل الآن الى الصادرات فنقول ان المصدر الرئيسي كما هـو معروف يتمثل في تصدير المشتقات النفطية والتي تقوم شركة النفط بتصديرها الى الدول الاخرى اما عن طريق اتفاقات مع الشركات الأم أو مع أطراف اخرى ، وباستثناء النفط تم في السنتين الاخيرتين تصدير الربيان الى الولايات المتحدة واليابان، اما ما عدا ذلك فمواد لا تذكر وان كـان هذا عرضة للتغير بعد تنفيذ المشاريع الجديدة . وهكذا فان

الجهد الرئيسي للتصدير في البحرين يتمثل في اعادة التصدير . والجدول التالي يبين قيمة البضائع المصدرة والمعاد تصديرها في بعض السنوات :

السنة	قيمة الصادرات بالدنانير
١٩٥٩	١٠,٨٤٨,٠٠
١٩٦٢	١٠,٩٦٠,٠٠٠
١٩٦٥	١٠,٧٤٠,٠٠٠
١٩٦٨	١٨,٤٩٤,٠٠٠

والملاحظ ان القيمة ظلت ثابتة فيما بين ١٩٥٩ و ١٩٦٥ ولكنها ارتفعت منذ ذلك الحين . واذا أُخذ عام ١٩٦٨ كمثال نرى ان البضائع المصدرة لدول الخليج العربي وايران كانت قيمتها ١٦,٢٤٠,٠٠٠ دينار اي ٨٨ ٪ من قيمة الصادرات وهذه ذهبت الى السعودية وقطر وايران وابو ظبي ودبي والكويت ومسقط اما بقية دول العالم فكانت صادراتنا لها ١٢ ٪ من مجموع الصادرات ، ما عدا صادرات النفط، وهذا يدل ان دول الخليج استفادت من مركز البحرين فمر

جزء من تجارتها عبر البحرين . والسبب في ذلك يعود بالدرجة الأولى ، الى وجود المنطقة الحرة في الميناء والتي انشئت بموجب مرسوم صدر عام ١٩٥٨ ومن ميزات المناطق الحرة ان البضائع تدخلها بحرية تامة دون اخضاع للرسوم الجمركية وتسهم هذه المناطق في الانعاش الاقتصادي عن طريق تخفيف حدة قيود الحماية التجارية وفسح المجال للسلع المشحونة في البواخر لمدة طويلة بالخروج الى تلك المنطقة ثم لتجد طريقها للاستهلاك أو الانتاج أو إعادة التصدير ولا تخضع للرسوم الجمركية إلا إذا اجتازت حدود المنطقة الحرة . وهذه المنطقة الحرة موجودة في ميناء سلمان بالبحرين والذي يعتبر من اكبر موانىء الخليج العربي .

بعد ان استعرضنا بعض النواحي الخاصة المتعلقة بالبحرين والتي لم تشملها الدراسة أو ذكرتها بايجاز، نضيف أن القارىء لا بد وان يكون قد توصل إلى استنتاجات بشأن تركيب هيكل الاقتصاد وعلى ان قطاع النفط يشكل في الأهمية الدرجة الأولى بين سائر القطاعات في تركيب الدخل القومي خاصة وان بناء معمل التكرير في البحرين قبل أن يسود الاتجاه نحو بناء المصافي في مراكز استهلاك النفط قد ساهم في زيادة التشغيل والدخل وعوائد الدولة وفرص التدريب .

وان قطاع اللؤلؤ انتهى دوره بالنسبة الى اقتصاديات منطقة الخليج بأجمعها .

والبحرين اليوم لا تقارن بمـا كانت عليه في بدايـة اكتشاف النفط ، ذلك الاكتشاف الذي جاء في نفس الوقت الذي كانت فيـه الازمة الاقتصادية تمسك بخناق العـالم ، ويكفي ان نذكر ان موارد الدولة والتي كانت ٨٥ ٪ منها تـأتي من الجمارك كانت في عـام ١٩٣٢ تشكل مبلـغ ١٤٣,٦٠٠ دولار بينما هذه الموارد بلغت في عـام ١٩٦٨ مبلغ ١٥ مليون دينار تقريباً (أي أكثر من ٣١ مليون) جاء منها حوالى ٩ ملايين دينار من عوائد النفط . وتشير تقديرات الدخـل القومي إلى ان دخل الفرد السنوي في البحرين يبلغ ٤٤٠ دولاراً وسوف يزداد هـذا المعدل مع انتشار التصنيع .

واخيراً فان هذا التمهيد كان مقدمة لا بد منهـا قبل الحديث عن البحرين واهميتها بين الامارات العربية في الساحل الغربي للخليج العربي والذي كان موضوع دراستنا المقدمة الى دائرة الاعلام لحكومة البحرين والتي يجدها القارىء في الصفحات القادمة . ونأمل ان نكون بهذه الدراسة قد ادينا بعض الدين الذي لوطننا في اعناقنا نحن الذي عشنا في عهد رخائه

وازدهاره المستمرين ان شاء الله ، كما نأمل ان نكون قد ساهمنا في تعريف المواطن العربي في كل مكان بالاوضاع السائدة في هذه المنطقة الغالية من الوطن العربي الكبير ، والله ولي التوفيق .

ابراهيم عبد الكريم محمد

البحرين – مارس (آذار) ١٩٧٠

البحرين واهميتها
بين الامارات العربية

الفصل الأول

جغرافية الامارات العربية

تبلغ مساحة الامارات العربية اكثر من ٣٤ ألف ميل مربع تمتد على الاطراف الشرقية للجزيرة العربية والمطلة على الخليج العربي وخليج عمان . وأراضي الامارات متصلة ببعضها ما عدا فيما يتعلق بالبحرين والجزر الاخرى ، وتمتد هذه الاراضي داخل الجزيرة العربية الى مسافات تتراوح ما بين عشرين ميلاً ومائتي ميل في اقصى امتدادها في امارة ابو ظبي حيث تلتقي بالاطراف الشرقية لصحراء الربع الخالي . وتتركز معظم المناطق المأهولة بالسكان حول السواحل ، وهذه السواحل كثيرة التعاريج والخلجان ولا تصلح للملاحة في معظم اجزائها بسبب ضحالة مياهها وانتشار الصخور القريبة من سطح الماء والجزر الصخرية عليها . ولعل هذه

ان تكون الميزة للساحل الغربي للخليج العربي إذ يختلف هذا عن الساحل الشرقي للخليج الذي يمتاز بعمق مياهه . ويعزو البعض سبب ضحالة مياه الخليج هنا إلى أن حركة التواء القشرة الأرضية والتي نجم عنها مرتفعات ايران الغربية والخليج العربي كانت قوية في الشرق ضعيفة في الغرب .

وخلف السواحل تمتد صحراء قاحلة ، ما عدا في الواحات ، مكونة الامتداد الطبيعي للصحراء العربية . وهذه السواحل تمتد من كلبا والفجيرة وخورفكان ودبا على خليج عمان لتلتقي على الخليج العربي برأس الخيمة وام القيوين وعجمان والشارقة ودبي وابو ظبي ثم قطر التي تكون نتوءاً بطول يمتد مائة ميل وعرض يتراوح ما بين ٤٠ و ٥٠ ميلاً وليقابلها غرباً ارخبيل البحرين . وتقف اراضي الامارات المتصالحة حاجزاً بين سلطنة مسقط وعمان وبين نتوء رأس مسندم المطل على مضيق هرمز والتابع لتلك السلطنة .

واراضي المنطقة مستوية في معظم اجزائها ما عدا على خليج عمان حيث تصبح الجبال هي الغالبة ، وهذه هي امتداد سلسلة جبال عمان والتي تمتد في الفجيرة وخورفكان ودبا وكلبا ، ولا تترك الا شريطاً ساحلياً مستوياً ضيقاً يتراوح ما بين ميل وعشرين ميلاً وتحيط به على شكل

قوس . وهذه الجبال تجعل المواصلات المتجهة إلى هذه المقاطعات صعبة .

اما المناخ فيكاد يكون متشابهاً فيما عدا المناطق الجبلية . ففي المدة ما بين مايو واكتوبر من كل عام ترتفع درجة الحرارة حتى تصل الى ما بين ١٠٠ و ١٢٠ درجة فهرنهايت في الظل وترتفع درجة الرطوبة على السواحل بينما تنخفض في المناطق الداخلية والتي تنخفض فيها أيضاً درجة الحرارة ليلاً . ويكون اقصى ارتفاع لدرجة الرطوبة في نهاية الصيف مع هبوب رياح (الكوس) أما بين نوفمبر وابريل فان الحرارة تبدأ بالانخفاض خاصة حينما تهب الريح الشمالية حيث تنخفض بفضلها أيضاً درجة الرطوبة . غير ان سلسلة الجبال الممتدة عبر ايران وشمال العراق وتركيا تحول دون وصول الرياح الشمالية الباردة من وسط آسيا وتخفف من حدتها . ومعدل سقوط المطر قليل في هذه المناطق إذ لا يتجاوز البوصة الواحدة ولم يتجاوز الخمس بوصات وهذه الأمطار شتوية ولكنها تسقط بغزارة على جبال عمان بسبب الرياح الشتوية الشمالية الشرقية .

الفصل الثاني

القوى البشرية

يحدد علماء السياسة عناصر الدولة الأربعة بانهـا الشعب والأرض والحكومة والسيادة . ويحدد علماء الاقتصاد عناصر الانتاج الأربعة بأنها العمل والطبيعة ورأس المال والتنظيم . وان دراستنا للقوى البشرية في الامارات العربية تأتي لاهمية السكان كماً وكيفاً في بناء الدولة وبالذات في عنصر العمل اللازم لأية عملية انتاجية .

تتميز معظم الدول النامية بمشكلة ضغط السكان التي تحول في معظم الاحيان دون امكانية تكوين رؤوس أموال جديدة بسبب استنزاف السكان لتلك الزيادات في رؤوس الأموال والمتكونة بفعل الاستثمارات مما ينتج عنها بالتالي بقاء الدخل

القومي والدخل الفردي ثـابتين . غير ان هذه المشكلة لن تشكل عقبة في الخليج ، حيث انه قليل الكثافـة السكانية من ناحية وغني بموارده الطبيعية من ناحية اخرى .

وربما لا يكون بالامكان اعطاء دراسة متكاملة عن القوى البشريـة للامارات بسبب عدم وجود احصاءات سكانيـة دقيقة . فقطر لم يجر بهـا احصاء حتى الآن ، وامـارات الساحل السبع لم تعرف احصاء السكان إلا في عام ١٩٦٨ . اما البحرين فهي الوحيدة التي اجريت بها تعدادات سكانية منذ عام ١٩٤١ والتي كان آخرها تعداد عـام ١٩٦٥ . وعلى هذا فان الأرقام التي نوردها ستكون تقريبية فيما يتعلق بقطر ومقدرة فيما يتعلق بالبحرين ومبنية على احصاء عـام ١٩٦٥ وعلى نسبة التزايد السكاني المعروفة لها . اما امارات الساحـل فسوف نعتمد فيها على احصاء عـام ١٩٦٨ . والجدول التـالي يعطينا صورة لوضع القوى البشريـة في امارات الخليج العربي في نهاية عام ١٩٦٨ .

الامارة	المساحة بالميل المربع	عدد السكان	كثافة السكان في الميل المربع (تقريباً)
البحرين	٢٣١	٢٠٠,٠٠٠	٨٦٦
قطر	٤,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	٢٠
أبو ظبي	٢٦,٠٠٠	٤٦,٥٠٠	٢
دبي	١,٥٠٠	٥٩,١٠٠	٣٩
الشارقة	١,٠٠٠	٣١,٥٠٠	٣١
عجمان	١٠٠	٤,٢٥٠	٤٢
أم القوين	٣٠٠	٣,٧٥٠	١٠
رأس الخيمة	٦٥٠	٢٤,٥٠٠	٣٨
الفجيرة	٤٥٠	٩,٧٠٠	٢٢
	٣٤,٢٣١	٤٥٩,٣٠٠	١٣

وان هناك عدة ملاحظات لا بـد من ذكرها بصدد السكان

١ – الكثافة السكنية :

بالنظر للجدول السابق نرى أن البحرين تمثل اكبر كثافة سكانية لا بالنسبة لباقي الامارات فحسب بل ربما في العالم اذ تصل الى حوالي ٨٦٦ نسمة للميل المربع بينما الامارات الأخرى كلها تمثل كثافة قدرها ٢٥ نسمة في الميل المربع ، أما الامارات ككل فـان كثافتها السكانية تبلغ ١٣ نسمة للميل المربع . وهـذه الكثافة تكون أكثر بقليل من كثافة السكان في الوطن العربي ككل حيث تبلغ ١٠ نسمات في الكيلومتر المربع . واذا ما طبقنا مـا يسميه الديموغرافيون وعلماء السكان بمناطق الضغط والانفراج لوجـدنا البحرين الأولى وباقي الامارات تمثل الثانية .

٢ – الزيادة السكانية :

إن هناك نسبة ولادة مرتفعة بسبب عوامـل اجتماعية واقتصادية ودينية ولكن عدم وجـود مؤسسات صحية في

بعض الامارات يجعل وفيات الأطفال مرتفعة مما يقلل من معدل التزايد السكاني . وتمثل البحرين ذروة ارتفاع السكان حيث تبلغ أكثر من ٣,٥ ٪ سنوياً بعد استثناء الأجانب وتعتبر من أعلى الزيادات السكانية المسجلة في العالم حيث المعدل السنوي لزيادة سكان العالم يبلغ ١,٧ ٪ . غير ان التقدم الاقتصادي سهل انشاء المؤسسات الصحية في معظم الامارات وبذلك يمكن القول بأن المعدل السنوي لارتفاع السكان في المنطقة بعد استبعاد الأجانب يتراوح ما بين ٢ ٪ و٣ ٪ وهذه هي النسبة المعروفة للدول النامية ، وبهذا فان عدد السكان سوف يتضاعف بعد مدة تتراوح ما بين ٢٥ و ٣٥ سنة .

٣ – ظاهرة الهجرة :

ان اكتشاف البترول قد جلب الآلاف من الوافدين للعمل والاستيطان مما رفع عدد السكان في بعض المناطق بشكل غير مقبول علمياً ، فامارة أبو ظبي مثلاً قفز عدد السكان فيها من أقل من ٢٠ ألفاً في بداية العقد الحالي الى اكثر من ٤٦ الف في العام الماضي ، وهذه النسبة لا علاقة

لها اطلاقاً بمعدل المواليد والوفيات وانما ترتبط بظواهر الهجرة. وفي دبي ارتفع عدد السكان في نفس الفترة من ٤٠ الف الى حوالي ٦٠ ألف نسمة . ومما يؤيد ما نقول ان عدد النساء في دبي يبلغ ٢٣,٥٠٠ بينما عدد الرجال ٣٥,٦٠٠ وهذه نسبة لا تفسر الا بالوافدين للعمل من الرجال ، وظاهرة الهجرة معروفة كذلك في قطر والبحرين .

٣ – سوء توزيع السكان :

نلاحظ أن هناك سوءاً في توزيع السكان اذ يتركز السكان في العواصم بينما يقلون في باقي الأنحاء ، وذلك بسبب وقوع العواصم على الساحل مما جعلها مقراً للتجارة والصيد والخدمات. والجدول التالي يبين هذا التركيز في العواصم التي تضم أكثر من ٥٥ ٪ من سكان الامارات بينما لا تبلغ مساحتها مجتمعة اكثر من ٢ ٪ من مساحتها مجتمعة .

الامارة	العاصمة	سكان العاصمة	النسبة الى مجموع السكان
البحرين	المنامة	٨٧,٠٠٠	٤٣,٥ ٪
قطر	الدوحة	٦٤,٠٠٠	٨٠ ٪
أبو ظبي	أبو ظبي	٢٢,٠٢٣	٤٧,٤ ٪
دبي	دبي وتشمل ديره	٥٠,٤٥١	٨٥,٤ ٪
الشارقة	الشارقة	١٩,١٩٨	٦٠,٩ ٪
عجمان	عجمان	٣,٧٢٥	٨٧,٦ ٪
أم القيوين	أم القيوين	٢,٩٢٨	٧٨,١ ٪
رأس الخيمة	رأس الخيمة	٥,٢٤٤	٢١,٤ ٪
الفجيرة	الفجيرة	٧٦١	٧,٨ ٪
		٢٥٥,٣٣٠	٥٥,٦ ٪

ولا يشذ عن التعميم السابق الا الفجيرة حيث أن عدد سكان العاصمة قليل وحيث تمثل الغرفة المدنية الأولى من حيث عدد السكان . كذلك فان توزيع السكان في رأس الخيمة يمكن أن يعتبر متناسقاً .

اما عن السكان نوعياً فانه بسبب عدم وجود احصاءات متكاملة تصعب معرفة هرم السكان أي التوزيع بحسب الأعمار كذلك معرفة حجم الفئة المنتجة والتي يحددها الاقتصاديون بالسكان ما بين ١٥ و ٦٠ من العمر . غير ان المنظمة عموماً تدخل ضمن البلدان الفتية وفيها يكون هرم السكان ذا قاعدة واسعة بسبب زيادة الولادات عن الوفيات ويبلغ عدد السكان دون العشرين عاماً اكثر من ٥٠ ٪ من السكان . وإذا انتقلنا إلى مسألة الاستخدام رأينا أن الذكور هم الفئة المنتجة بسبب التقاليد الاجتماعية وان تشغيل الاناث لا زال في ادواره الاولى حتى في البحرين حيث بلغت نسبة العاملات الاناث (الوطنيات والاجنبيات) أقل من ٤٪ من السكان في عام ١٩٦٥ .

اما عن التوزيع حسب المهن فنرى ان الخدمات الخاصة والحكومية تستوعب ٣٦ ٪ من العاملين في البحرين (٢٣ ٪ للخدمات الحكومية وحدها) وتجارة الجملة والمفرد ٢٠ ٪ والنفط ١٥ ٪ . اما في قطر فان الوضع يكاد أن يكون

مشابهاً مع انخفاض عدد العاملين في القطاع النفطي عنه في البحرين بسبب عدم وجود صناعة للتصفية . وفي دبي يعمل من السكان بالتجارة والخدمات حوالى ٩٠ ٪ . وفي أبو ظبي يكون القطاع الحكومي اكبر المشغلين بسبب الحاجة إلى جهاز اداري ، كما ان الزراعة تستوعب معظم العاملين في رأس الخيمة ، وفي الشارقة يبرز دور التجارة والخدمات ، وفي عجمان وام القيوين والفجيرة يعمل غالبية السكان في الصيد والزراعة والرعي .

الفصل الثالث

الموارد الاقتصادية

يعتبر الخليج العربي من المناطق الغنية بالموارد بما يحويه في جوف أرضه وعلى سطحها وفي مياهه من ثروات يمكن مع حسن استغلالها أن تجعله في مصاف الدول المتقدمة بأقل التكاليف . وسوف نتناول سريعاً هذه الموارد والوضع الاقتصادي العام في الامارات العربية التسع .

١ـ البترول :

انتجت الامارات العربية من حقول النفط في أبو ظبي وقطر والبحرين بمعدل ٩٣٦ ألف برميل يومياً في عام ١٩٦٨ أي حوالي عُشر انتاج الشرق الأوسط ، وحصلت

هذه الامارات على ٢٥٢ مليون دولار كعوائد من النفط ، كان نصيب أبو ظبي منهـــا ١٤١ مليون وقطر ٨٦ مليون والبحرين ٢٥ مليون ولكن مع تزايد الانتاج في أبو ظبي وقطر فان معدل الانتاج للنصف الاول من هذا العام تجاوز المليون برميل وسيزداد هذا مع الزيادة في النصف الثاني من العام ومع انتاج دبـي الذي بدأ في شهر سبتمبر ١٩٦٩ . والجدول التالي يعطينا صورة للوضع البترولي للنصف الاول من عام ١٩٦٩ .

الامارة	الاحتياطي (الف البراميل)	متوسط الانتاج اليومي (بالبراميل)	طاقة التكرير اليومية (بالبراميل)	عدد الآبار المنتجة
البحرين	١٧٠٠٠٠	٧٦٠٠٠	٢٠٥٠٠٠	٢٠٨
قطـر	٣٨٧٥٠٠٠	٣٤٧٥٠٠	٦٠٠	٦٥
أبو ظبي	١٨٠٠٠٠٠٠	٦١٩٨٠٠	—	٨٦

والبحرين هي اقدم المناطق المنتجة في الخليج العربي كله اذ اكتشف النفط فيها عام ١٩٣٢ على يد شركة نفط البحرين المملوكة الآن بنسبة ٥٠ ٪ لكل من الشركتين الأمريكيتين ستاندرد كليفورنيا وتكساكو . على ان المهم في الصناعة البترولية كان انشاء معمل التكرير الذي بدأ العمل به بشكل محدود عام ١٩٣٦ ثم ليتوسع حتى يصل الى طاقته الحالية وهي ٢٠٥ آلاف برميل يومياً ، وهذا المعمل يصفي جميع انتاج حقل البحرين وجزء من انتاج المملكة العربية السعودية يصل اليه عبر خط أنابيب طوله ٣٤ ميلاً منها ١٧ ميلاً تحت الماء . وان البحرين تشترك مع المملكة السعودية أيضاً في ملكية حقل بحري هو حقل أبو سعفة الذي تستغله أرامكو وبدأ انتاجه عام ١٩٦٥ وينتج الآن ما معدله ٧٠ الف برميل يومياً .

اما قطر فقد اكتشف البترول فيها من حقل دخان عام ١٩٤٠ على يد شركة نفط قطر المملوكة لمجموعة شركات بترول العراق ولكن الانتاج لم يبدأ إلا في نهاية عام ١٩٤٩ بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية . وهناك انتاج بترولي من حقلين بحريين تستغلهما شركة شل وقد بدأ الانتاج في أوائل ١٩٦٥ من حقل العد الشرقي المكتشف عام ١٩٦٠ ومن حقل ميدان

مهزام المكتشف عام ١٩٦٥ . وهناك امتياز ثالث منح في العام الماضي الى مجموعة شركة فوجي اليابانية بعد ان تخلت عنه شركة كونتيننتال الأمريكية ويغطي هذا الامتياز مناطق برية وبحرية .

وفي ابو ظبي اكتشف النفط على اليابسة في حقل مربان عام ١٩٥٩ وصدرت أول شحنة منه في أواخر عام ١٩٦٣ ، وفي عام ١٩٦٥ بدأ الانتاج من حقل بوحسا الذي وصلت خطوط الانابيب التي تحمل النفط منه بخطوط أنابيب حقل مربان حيث يصل الخط المتحد الى جبل الظنة ليصدر من هناك . ويقوم بالانتاج هنا شركة نفط أبو ظبي المملوكة أيضاً لمجموعة شركات بترول العراق . أما في المنطقة المغمورة فتقوم بالانتاج شركة مناطق أبو ظبي البحرية المملوكة لشركة البترول البريطانية والفرنسية بنسبة الثلثين الى الثلث على الترتيب . وقد اكتشف النفط في حقل أم الشيف عام ١٩٥٨ وصدرت أول شحنة لها في منتصف عام ١٩٦٢ وشهد عام ١٩٦٤ اكتشاف الحقل البحري الثاني وهو حقل زاكوم ، وفي أبو ظبي منحت ثلاثة امتيازات أخرى منها اثنان على اليابسة منح الأول عام ١٩٦٧ لمجموعة تضم شركات ايني الايطالية وفيليبس وأمينويل الأمريكيتين والثاني منح

عام ١٩٦٨ الى خمس شركات يابانية متفرعة من متسوبيشي. أمـا الامتياز الثالث فهو بحري منح في عام ١٩٦٧ الى مجموعة يابانية تضم ثلاث شركـات هي مارزون وديكيو ونيبون للتعدين .

وفي سبتمبر ١٩٦٩ لحقت دبي بمجموعـة الامارات المنتجة بخمسين ألف برميل من حقل الفاتح المكتشف عام ١٩٦٦ وربما يصل الانتاج الى مائة ألف في هذا العام ، وتقوم بالاستغلال شركة نفط دبي المتفرعة من كونتيننتال الأمريكية نيابة عن مجموعة شركات بريطانية وفرنسية وأمريكية. وهناك امتياز منح اخيراً على اليابسة وفي الماء لشركتي بيترغاز انداويل وكاليكو الامريكتين .

فيما عدا ذلك هناك امتيازان لشل مع الشارقة والموقعان عام ١٩٦٨ أحدهما لشل منفردة في اليابسة والثاني لشل وبومين الالمانية ويغطي اليابسة والمياه الساحلية على خليج عمان ، ولنفس الشركتين امتيازات كاملة في الفجيرة ، كما ان شل حصلت على امتيازات في امارة رأس الخيمة ، وفي أم القيوين ، أما في عجمان فان هناك امتياز مع شركـة اوكسيدنتال يشمل البر والمنطقة المغمورة للامارة وهـذه الامارات كلها لم تدخل مرحلة الانتاج بعد . كذلك منح

امتياز بحري جديد في الشارقـة الى شركتي بيثر وكاليكو الامريكيتين وهو عـلى الخليج العربي يشمل المياه الاقليمية والجزر ومياهها .

٢ – الزراعة :

معظم أراضي الامارات لا تصلح للزراعة بشكلها الحالي. وكذلك لا يمكن معرفة حجم الانتاج بشكل صحيح بسبب طبيعة الانتاج وتنوعه وارتفاع نسبة الاستهلاك المباشر منه . غير ان هذا لا يمنع من القاء نظرة سريعة عـلى القطاع الزراعي .

١ – عرفت البحرين الزراعة منذ اقدم الازمان وذلك بسبب خصوبة أرضها ووفرة مياهها وكانت الزراعة تمثل احدى الحرف الرئيسية قبل ظهور البترول . اذ بالاضافة الى مئات الآلاف من النخيل كانت هناك أشجار للفاكهة والخضروات ، ولا زالت السواحـل الشرقية والشمالية الغربية وجزيرة سترة تمثل مناطق زراعية في البلاد يعمل بهـا ٣١٧٩ نسمة حسب احصاء عام ١٩٦٥ ، وتكاد ان تكمل البحرين ذاتها في مجال انتاج الخضراوات خاصة

مع برنامج بدأ العمل به عام ١٩٦٦ لايجاد طرق محسنة لانتاج الخضروات في تربة البحرين وحسب جوها ، كما أن الدائرة تباشر الاشراف على عدد من المزارع النموذجية لايجاد طرق أفضل للانتاج الزراعي . وقال الدكتور براون الخبير الزراعي السابق ان هناك ١٠ آلاف فدان من الاراضي الزراعية المهجورة يمكن إعادة نصفها للانتاج ، واقترح ازالة النخيل وزرع الاراضي بالعلف والخضار والفاكهة . وقد اقترح خطة للمنازل ترمي الى الاحتفاظ بما تبقى من الاراضي بسبب ارتفاع نسبة الملوحة ونقصان المياه وانعدام الربح من زراعة النخيل .

٢ — أما قطر فلم تعرف الزراعة على الاطلاق حتى منتصف الخمسينات وكانت تستورد كل ما تحتاجه من الخارج ، غير أن بدء الاهتمام بالزراعة وخاصة الخضروات جعل الانتاج يرتفع في عام ١٩٦٧ الى ١٦٨٤٠ طناً من الخضروات الصيفية والشتوية و ١٧٨٨٠ طناً من العلف في مساحات تشمل ٥٦٢٠ دونماً و ٢١١٢٠ دونماً على التوالي وتشمل ٤٣١ مزرعة كما غرست في الفترة من

١٩٦٠ الى ١٩٦٧ ما مجموعه ٨٠ ألف شجرة فاكهة و ٢٥٠ ألف شجرة من أشجار الغاب والزينة وبدأت بالتصدير من الخضروات خاصة الشتوية منها الى بعض الأقطار العربية بعد ان اكتفت ذاتياً .

٣ — وعرفت أبو ظبي بواحاتها التي تمتاز بالخصوبة ووفرة المياه ومنها ليوا والعين حيث ان بالأخيرة حوالي ٧٥٠ ألف نخلة وعشرات الآلاف من اشجار الفاكهة خاصة الليمون والمانجو والموز وأشجار الخضروات ، وتأتي اليها المياه عن طريق قنوات تحت الارض على بعد ٤٠ قدماً يصلّ بعضها نحو ٢٠ ميلاً وتسمى الافلاج . وترمي الخطة الزراعية الخمسية التي ستكلف ١٣،٣ مليون دينار نحو بناء مزيد من الافلاج والمزارع النموذجية والمراكز الزراعية في مختلف المناطق .

٤ — وهناك جهود في الشارقة لتطوير الزراعة في خورفكان وكلبا والذيد ومليحة حيث تنمو مختلف انواع الخضروات بالاضافة الى التبغ والفاكهة . وهذه في الغالب تستهلك محلياً وان كانت كميات من الليمون المجفف تصدر الى خارج البلاد ومنها

بلدان امريكا اللاتينية . وهناك مشروع طموح يهدف الى اقامة مشروع تعاوني زراعي في مليحة وقد انشيء له نظام للري .

٥ ـ وتنتشر الزراعة في رأس الخيمة بمستوى تجاري وتساهم بنصيب اكبر في الدخل القومي وفيها حوالي ٨٠٠ ألف نخلة ، وهذه الامارة الخصبة تضفي على تلك المنطقة جمالاً طبيعياً ، ويوجد بها مركز تجارب زراعي في الدقداقة أنشيء عام ١٩٥٥ لتشجيع زراعة الخضروات والفاكهة والحبوب بحيث تعطي أفضل مردود اقتصادي . وهناك خطط لري ٣٠٠٠ فدان في الحمرانية لزيادة الرقعة الزراعية ، وتصدر كثيراً من انتاجها الى الامارات الأخرى وخاصة دبي ، ويعتمد مستقبل التطور الاقتصادي فيها على تقدم الزراعة اذ لديها امكانيات هائلة في هذا القطاع .

٦ ـ وفي الامارات الأخرى تنتشر الزراعة في الواحات مثل فلج المعلي في أم القيوين حيث تنمو أشجار النخيل والفاكهة والخضروات وفيها مياه عذبة ، وفي الفجيرة على الشريط الساحلي الضيق المطل على خليج عمان . والتبغ هو المحصول الرئيسي ، وعلى

تصديره ضريبة حققت للامارة ايراداً ما بين ٥ و ٦ آلاف جنيه في عام ١٩٦٠ بينما كان الايراد في عام ١٩٥٧ أكثر من ١٠ آلاف جنيه بسبب وجود فائض أكبر للتصدير . كما ان اشجار الليمون والموز والمانجو تنبت في بعض المناطق من الامارة .

وعموماً فان الزراعة تشكو من سوء التنظيم وقلة المكننة ولم تبدأ الجهود لتطويرها الا حديثاً ، وقد تكفي في المستقبل لجعل المنطقة مكتفية ذاتياً في مجال الخضروات الصيفية والشتوية وبعض أنواع الفاكهة والحبوب والتبغ . كما يمكن أن تشجع تربية الحيوانات لتصبح مورداً للحوم حيث ان هناك مراعي فسيحة في مناطق الواحات رغم قلة المطر . وفي أبو ظبي هناك مشروع يستهدف تحسين المراعي لتنمية الثروة الحيوانية وانتاج الحليب ومنتجات الالبان في العين .

٣ ـ الصناعة :

ان الصناعة خاصة الثقيلة منها لا زالت اما غير متوفرة أو في أدوارها الأولى ، وإن معظم مناطق الخليج لم تعرف المسوحات الاقتصادية حتى الآن ، غير ان المعروف ان المواد الأولية المتوفرة للصناعة فيه هي البترول والغاز الطبيعي

وخامات الحديد في جزيرة أبو موسى والأصواف والجلود والمواد الزراعية .

وإن ازدياد عوائد النفط يجعل بالامكان تخصيص بعض الأموال لاقامة المشاريع الصناعية ، وهذا ما جعل أبو ظبي مثلاً تعتمد خطة خمسية لجميع المرافق تكلف ٢٩٥,٩ مليون دينار خصص منها للصناعة ٥٩,٣ مليون دينار سوف تصرف على مصانع لانتاج مواد البناء ومشاريع بتروكيماوية منها انتاج الغاز السائل ومعمل للزيوت ومصفاة ومعامل اسمدة ومبيدات وحامض كبريتيك وكذلك لمعامل النسيج وتوليد الكهرباء ولمصائد الاسماك بما في ذلك انشاء القوارب ومخازن للتبريد . وقد عهدت أبو ظبي إلى شركة ارثر دي ليتل القيام بالمسوحات اللازمة وخصص لذلك ربع مليون دينار .

اما في البحرين فهناك معمل التكرير وقد مضى عليه اكثر من ٣٠ عاماً وهو اكبر مشروع صناعي ، كما ان جهود دائرة التنمية اسفرت عن تشجيع المستثمرين الاجانب لاقامة الصناعات وكان بدايتها معمل صهر الالومنيوم الذي سيعتمد على الغاز الطبيعي كطاقة وتملك الحكومة ٢٧,٥ ٪ من اسهمه وسيكلف ٣٠ مليون جنيه وسيبدأ انتاجه عام ١٩٧٢ بطاقة قدرها ٩٠ ألف طن وسوف تنشأ حوله صناعات فرعية . وهناك مجموعات من الصناعات الخفيفة

ومنها مواد البناء والاثاث والنيون والاسفلت والبلاستيك والمياه الغازية . كما ان هناك شركة البحرين للاسماك وتشترك فيها الحكومة والأفراد ومجموعة بريطانية تقوم بصيد وتعليب الربيان .

وفي قطر سينشأ معمل للاسمدة الكيماوية معتمداً على الغاز الطبيعي كخام وطاقة وستبلغ كلفته ١٩ مليون جنيه وسينتج ٣٣٠ ألف طن من اليوريا و ١٠٠ ألف طن متر من الأمونيا في العام ، وهناك في قطر معمل للاسمنت كلفته ٢,٥ مليون جنيه . وهناك شركة لصيد الربيان وتعليبه تشترك في ملكيتها مجموعة بريطانية والحكومة والأفراد ، كما ان الصناعات الخفيفة المعروفة في البحرين منتشرة هناك كذلك .

اما في المناطق الأخرى فلا توجد غير الورش للنجارة واللحام والاعمال الكهربائية وبعض الصناعات الخفيفة كالمياه الغازية ولم تجر فيها اية مسوحات لتحديد المواد المتوفرة وكيفية استغلالها إذا ما توفرت الأموال .

٤ – التجارة والخدمات :

إن موقع هذه الامارات في قلب منطقة متوسطة في العالم

جعل التجارة معروفة فيها منذ القدم وهنا يمكن التمييز بين مجموعتين من الامارات فيما يتعلق بالتجارة :

١ – إن هناك مناطق كدبي وقطر والبحرين وأبو ظبي لهـا علاقات تجارية متشعبة بحكم وجـود النفط والمطارات والموانىء وهذه تزداد وارداتها السنوية كماً وكيفاً كما انها تمثل مراكزاً لاعادة التصدير للمجوعة الثانية .

٢ – بقية الامارات وهذه لا زالت تجارتهـا الخارجية محدودة ، فاستيرادهـا محدود بمواد الاستهلاك الضرورية وصادراتها لا تكاد تذكر .

وان جميع الامارات دول مستوردة لكل ما تحتاجه من سلع ومواد والسبب في ذلك يعود الى طبيعة الاقتصاد الوطني واعتماده أساساً على النفط وعدم وجود صناعة وتخلف الزراعة . يضاف لذلك ان التطور الاقتصادي الذي رافق ظهور النفط غير مستويات الدخول وبالتـالي حجم وشكل الطلب على السلع . وسنستعرض الآن الواردات والصادرات :

اولاً : ان واردات الامارات تمثل جميع السلع الضرورية والكمالية لمختلف المرافق وهـذه تزداد بشكل متسارع بحيث بلغت قيمتها في البحرين ٤٥,٥ مليون دينار في عام ١٩٦٧

و ٥٢,١ دينار في عام ١٩٦٨ وفي قطر كانت قيمتهـا ١٦٢,٧ مليون ريال في عام ١٩٦٦ . وفي دبـي كانت قيمة الواردات ٤٧٦,٩ مليون ريال في عام ١٩٦٧ زادت بنسبة ٥٩ ٪ في عام ١٩٦٨ فبلغت ٧٦١,١ مليون ريـال وذلك بسبب اكتشاف النفط ممـا زاد من استيراد المواد اللازمة لمنشآته ولسبب كون دبـي الميناء الرئيسي في الساحل مما يجعل استيرادات الامارات الاخرى تأتي عن طريقها ومنها بعض استيرادات ابو ظبي .

واكبر الواردات تـأتي من الكتلة الغربيـة (وبضمنها الولايات المتحدة) فـالبحرين تستورد منهـا ٥٥,٧ ٪ من وارداتها وقطر ٤٠ ٪ ودبـي ٥٠ ٪ ، تليها الكتلة الآسيوية الافريقية والبحرين تستورد منهـا ٣٣,٦ ٪ وقطر ١٣,٦ ٪ ودبـي ٣٨,١ ٪ ومعظم الواردات من هذه الكتلة تأتي من اليابان التي تمثل لوحدها اكبر دول العـالم تصديراً لدبـي مثلاً والثانية في التصدير بالنسبة للبحرين . والجدول التالي يبين واردات البحرين ودبـي من اكثر الدول تصديراً لها وذلك خلال عام ١٩٦٨ (بالدنانير) .

الدولة المستورد منها	البحرين	دبي
المملكة المتحدة	١٢,٧٣٥	١٢,٥٠٥
اليابان	٨,٢٤٨	١٣,٠٣٢
الولايات المتحدة	٦,٢٨٩	٧,١٦٦
المانيا الغربية	٢,٢٣٩	٢,٦٢٩
الصين الشعبية	٢,٤٣٥	٣,٩٣١
الهند	٢,٥١٦	٣,٦٠٠
الباكستان	٢,٤٥٥	٥,٣٦٥

ثانياً : ان الصادرات تشمل النفط الخام من أبو ظبي ، والنفط الخام والخضروات والربيان من قطر ، والمشتقات النفطية وبعض المواد المصنعة كالبلاستيك والربيان من البحرين ، والأسماك والمواد الزراعية من الامارات الأخرى ، وكذلك خامات الحديد من جزيرة أبو موسى التابعة لامارات الشارقة .

هذا وكانت قيمة الصادرات (ما عدا النفط) لعام ١٩٦٧ في البحرين ١٤,٧ مليون دينار كان معظمها عبارة عن اعادة صادرات بسبب وجود المنطقة الحرة ، حتى ان دول الخليج صدر لها ٩٢,٢ ٪ من قيمة صادرات البحرين في ذلك العام وارتفعت الصادرات إلى ١٨,٥ مليون دينار في عام ١٩٦٨ . وفي دبي بلغت قيمة الصادرات ٥٩,٩ مليون ريال في عام ١٩٦٧ و ٩٥,٧ مليون ريال في عام ١٩٦٨ ، كانت صادرات دبي منها ٥,٧ مليون فقط أتت من تصدير السمك الجاف الذي يأتي من الامارات الاخرى ، اما الباقي وقدره ٩٠ مليون ريال فكان اعادة صادرات ذهب منها ما قيمته ٧٣ مليون أي ٨١,١ ٪ إلى دول وامارات الخليج مما جعل دبي مركز التجارة الرئيسي في ساحل عمان ومنه تستمد ازدهارها .

ولا بد من اشارة سريعة هنا إلى قطاع الخدمات ، فالانتاج القومي يتكون من سلع مادية ومن خدمات :

الخدمات منها ما له علاقة مباشرة بالعملية الانتاجية وتداول السلع كالنقل والتسويق والتأمين ومنها مـــا ليس له علاقة مباشرة بالعملية الانتاجية كالخدمات الطبية والقانونية والفنادق وغيرها . وفي مجتمع مفتوح يعتمد على العوائد من النفط بدرجة أولى كمجتمع الامارات العربية نرى ان هذه الخدمات في تزايد مستمر، فالفنادق من الدرجة الأولى تنتشر وحركة المواصلات تزداد بـــل ان المكاتب التي تعطي الاستشارات القانونية أو الحسابية بدأت بالظهور . وتكاد البحرين بشكل خاص أن تشجع حركة السياحة اليها وقد انتج هذا في فتح فنادق حديثة وبدأ العمل في توسيع المطار ليتماشى مع التطور في النقل الجوي ومع حركة السفر من والى البلاد . كما ان قطر ودبـي وأبو ظبي ثم الشارقة بدأت تعير هذه النواحي اهتماماً خاصاً .

الفصل الرابع

الأوضاع التربوية والثقافية

تتجه شعوب العالم نحو اعطاء التعليم بعداً مهماً في الاسهام في زيـــادة المقدرة الانتاجية لديها تمامـــاً كما تفعل الموارد الاقتصادية من رأس مال وموارد طبيعية . وأي مجتمع يسعى إلى التطوير الاقتصادي لا بد أن يكون فيه انفاق على التعليم والتربيـــة والثقافة والتدريب ، أي باختصـــار : الاستثمار في الانسان . والأستاد جون كنيث جالبريت وهـــو من اكبر الاقتصاديين المعاصرين وبسبب خبرته الواسعة في أمور التنمية بحكم عمله السابق كسفير للولايات المتحدة في الهند ثم مستشار اقتصادي للرئيس كنيدي وأستاذ في جامعة هارفارد ، يقرر أن التعليم شرط أولي للتنميـــة فيضعه ضمن شروط ثلاثـــة لا غنى لأي مجتمع يرمي النهوض من الأخذ بها وهي: الحكم

المستقر المستنير والعدالة الاجتماعية والتعليم . ويؤكد أن المهم أولاً هو نظام تعليمي يشمل الشعب كله فالمدارس تأتي قبل المصانع والكتب قبل الآلات . وبعد ان تحدثنا عن الموارد الاقتصادية والمادية ننتقل الآن الى الموضوع المكمل له وهو التطوير البشري لأن البشر هم الذين يقومون بالانتاج والتطوير .

١ – التعليم الابتدائي والثانوي :

كان التعليم السائد في هذه المناطق حتى بدايات هذا القرن يعتمد على نظام الكتاتيب ولم تكن هناك مدارس بالمعنى الحديث ، والبحرين كانت هي السباقة في موضوع التعليم ، وقد احتفلت في العام الماضي بذكرى مرور خمسين عاماً على بدء التعليم النظامي فيها . ففي عام ١٩١٩ افتتحت في المحرق أول مدرسة ابتدائية للبنين وفي عام ١٩٢٨ افتتحت أول مدرسة ابتدائية للبنات لتسجيل أول تعليم حديث للبنين والبنات في منطقة الخليج بأسرها . أما التعليم الثانوي للبنين فيعود إلى عام ١٩٣٩ وللبنات إلى عام ١٩٥١ ، ونرى ان حوالى ٢٤ ٪ من سكان البحرين في المدارس وهذه تقريباً تشمل كل الأولاد والبنات في سن الدراسة ، وبهذا يكون هناك مقعد لكل طفل في سن الدراسة . وإن

الانفاق على التعليم يشكل حوالي ٢٥ ٪ من الميزانية العامة للدولة . ففي عام ١٩٦٧ خصص للمعارف مبلغ ٢٠٦٦ مليون دينار أي ان ما صرف على كل طالب في تلك السنة بلغ حوالي ٦٥ ديناراً دون ان يشمل هذا المبالغ المخصصة للمباني المدرسية والانشاءات .

والامارة الثانية في حقل التعليم هي قطر التي بدأ التعليم فيها عام ١٩٥٢ بافتتاح اول مدرسة ابتدائية للبنين ، وبدأ تعليم البنات في عام ١٩٥٥ وسار التعليم بشكل بطيء في بداياته فلم يزد عدد التلاميذ في عام ١٩٥٦ – ١٩٥٧ مثلاً على ١٥٠٠ طالب وطالبة . ازداد الانفاق على التعليم منذ ذلك الحين حتى اكتمل التعليم الثانوي . وبلغ ما صرف على التعليم في عام ١٩٦٨ – ١٩٦٩ ما مقداره ٣٤٥ مليون ريال . وبهذا يكون ما انفق على كل طالب من أعلى معدلات الانفاق على التعليم في العالم . غير أنه رغم هذا التقدم فان قطر تفتقر الى المدرسين القطريين فهم قلة بالنسبة لزملائهم من الدول العربية .

ننتقل الآن الى الامارات المتصالحة حيث لا زال التعليم فيها متأخراً وفي بداياته . وتبين احصاءات اليونسكو لعام ١٩٥٨ أن التعليم في ساحل عمان في عام ١٩٥٦ كان متخلفاً لدرجة أن عدد المدارس كان يبلغ ٧ مدارس فقط فيها

١٠٢٠ طالباً يدرسهم ٢٠ مدرساً وان الصرف على التلميذ كان يبلغ في الشارقة ٣٠ ديناراً وفي رأس الخيمة وأم القيوين ١٠ دنانير وفي دبي ٣ دنانير ، أمـا أبو ظبي وعجمان والفجيرة فـلم تكن تعرف التعليم مطلقاً . ولكن المدارس توجد الآن في كل الامارات بنسب متفاوتة . ففي أبوظبي بدأ التعليم في عام ١٩٥٨ بمدرسة ابتدائية ولم يزد عدد المدارس في عام ١٩٦١ عن ٣ مدارس وبدأ تعليم البنات في عـام ١٩٦٢ ، وارتفع عدد المدارس كثيراً بعد ان تولى الشيخ زايد مقاليد الحكم وخصص للتعليم في الخطة الخمسية مبلغ ١٢ مليون دينار . وفي دبـي بدأ التعليم في عـام ١٩٥٣ للبنين و ١٩٥٩ للبنات ، وبدأ التعليم في الشارقة عام ١٩٥٣ بمدرستين واحدة للبنين وأخرى للبنات كانتا أول مدرستين في كل انحاء الامارات وبقي عدد المدارس على حاله حتى عام ١٩٥٨ حينما ازدادت المدارس . ففي خلال ١٠ سنوات أي حتى عام ١٩٦٨ تضاعف عدد الطلبة ٥ مرات وعـدد الطالبات في المرحلة الابتدائية ١٠ مرات وفي المرحلة المتوسطة ٥٠ مرة . وفي عجمان كانت هناك مدرسة واحدة فقط عام ١٩٦٠ وبدأ تعليم الفتاة فيها في عام ١٩٦٨ . وفي أم القيوين افتتحت اول مدرسة للبنين عام ١٩٥٦ وللبنات عام ١٩٦٢، كما ان بدء التعليم في رأس الخيمة يعود أيضاً الى عام ١٩٥٦ وفي الفجيرة الى عام ١٩٦٤ .

٢ – التعليم المهني .

كانت مدرسة الصناعة في البحرين أول مدرسة مهنية في المنطقة وقد افتتحت عام ١٩٣٦ وبها الآن مختلف الفروع، كما ان مدرسة صناعية في جد حفص ستبدأ عام ١٩٦٩– ١٩٧٠ . وهناك كلية الخليج الصناعية التي افتتحت في العام الماضي وهدفها زيـادة الكفاءات الادارية والمهنية لجميع الامارات وتشرف عليها البحرين وأبو ظبي والمملكة المتحدة. وفي قطر افتتحت مدرسة صناعية عام ١٩٥٥ وفي الشارقة عام ١٩٥٨ وفي دبي عام ١٩٦٤ وفي رأس الخيمة عـام ١٩٦٩ . وقد ازداد الانفاق على التعليم المهني في امارات الساحل ثلاثة اضعاف خلال الثلاث سنوات الماضية وهناك مخطط يرمي الى ان يكون هناك ٧٥٠ طـالب مهني بحلول عـام ١٩٧٤ . اما المدارس المهنية الأخرى فهناك مدرسة زراعية في رأس الخيمة منذ عام ١٩٥٥ وخطة لافتتاح مدرسة زراعية في البحرين .

والجـدول التالي يعطي صورة لوضع التعليم الابتدائي والثانوي والصناعي في العام الدراسي ١٩٦٨ – ١٩٦٩ بحسب الامارات : (ملاحظة : ان ارقام الطلبة والمدارس في أبو ظبي لا تشمل ٥٥٠ طفلاً في رياض الاطفال وروضتين للاطفال)

الامارة	الطلبة والطالبات			النسبة الى عدد السكان	عدد المدرسين			عدد المدارس		
	بنين	بنات	المجموع	%	بنين	بنات	المجموع	بنين	بنات	المجموع
البحرين	٢٧٢٤٥	١٨٩٩٠	٤٦٢٣٥	٢٣١	١٢٧٨	٨٤١	٢١١٩	٦٠	٤٢	١٠٢
قطر	٩٣٧١	٦٢٨١	١٥٦٥٢	١٩٦	٥٤٧	٣٥٠	٨٩٧	٤٧	٣٧	٨٤
أبوظبي	٢١٥٢	١٤٣٥	٤٣٨٧	٩٤	١٣٦	٨٧	٢٢٣	١١	٧	١٨
دبي	٣٢١٨	١٧٥٠	٤٩٦٨	٨٤	١١٤	٥٧	١٧١	٦	٤	١٠
الشارقة	٢٢٦٧	١٠٥٥	٣٨٢٢	١٢١	٨٦	٧٠	١٥٦	٦	٦	١٢
عجمان	٤٠٧	٢٤٢	٦٤٩	١٥٣	١٦	٨	٢٤	١	١	٢
ام القيوين	٢٤٨	١٨٢	٤٣٠	١١٥	١٣	١١	٢٤	١	١	٢
رأس الخيمة	١٢٢٠	٨٤١	٢٠٦١	٨٤	٦٨	٥٢	١٢٠	٥	٤	٩
الفجيرة	٢٤٧	١١٥	٣٦٢	٣٧	١٢	٧	١٩	١	١	٢

ويجدر بنا أن نذكر في هذا الصدد أن دولة الكويت كان لها الدور الاكبر في حقل التعليم في امارات الساحل (ما عدا أبو ظبي) إذ بنت حوالى الثلاثين مدرسة وزودتها بالمدرسين والمعدات ، كما أن البحرين وقطر دأبتا في السنين الأخيرة على ارسال المعلمين إلى بعض الامارات مساهمة في عملية نشر التعليم .

٣ – التعليم العالي :

نظر لقلة الامكانيات وتأخر التعليم في بعض المناطق ، لا توجد جامعة أو معاهد عالية الآن غير المعهدين العاليين للمعلمين والمعلمات اللذين افتتحا عامي ١٩٦٦ و ١٩٦٧ على التوالي في البحرين إذ يعتبران من أولى الخطوات نحو التعليم العالي . لكن أبو ظبي وضعت خطة تعليمة ترمي الى افتتاح جامعة في الثمانينات .

غير ان هناك حوالى ٤٧٦ طالباً بحرينياً يتلقون العلم في المعاهد العليا العربية والأجنبية ، وهناك في البحرين أيضاً ٢٤٦ خريجاً جامعياً في مختلف التخصصات إذ انها اسبق الامارات في ارسال البعثات للخارج . كما كان لقطر ١٢٣

طالباً في الجامعات في عام ١٩٦٨ ، وهناك من الطلبة لدبي والشارقة وأبو ظبي عدد محدود في الخارج .

٤ – تعليم الكبار :

بدأت قطر مشروعاً لتعليم الكبار منذ عام ١٩٥٤ حينما افتتحت أول مدرسة ليلية في الدوحة وتطورت هذه المدارس لتشمل التعليم الثانوي أيضاً إذ لم يعد هدفها محو الامية فقط . وفي منتصف عام ١٩٦٧ كان هنالك في قطر ٥١ مركزاً لتعليم الكبار فيها اكثر من ٤٠٠٠ طالب . كما ان عملاً مماثلاً يجري الآن في أبو ظبي خاصة لموظفي الحكومة الذين تدفع لهم علاوات مقابل حضورهم مقررات مسائية للتعليم وبلغ عددهم ١٣٣٦ طالباً في العام الدراسي ١٩٦٨/١٩٦٩ .

٥ – الاوضاع الثقافية

وهذه مرتبطة أساساً بمستوى التعليم فلا ترى أية مكتبات أو نواد أو مؤسسات ثقافية أو صحف ووسائل اعلام في الامارات الصغيرة خاصة المتخلفة منها في مضمار التعليم لأن انتشار النوادي والصحف والجمعيات دليل على الوعي الفكري الناجم بدوره من مستوى معين من العلم والثقافة . ولهذا

فالبحرين شهدت الصحافة منذ الثلاثينيات من هذا القرن كما جلبت اليها أول مطبعة، كما أن النوادي تعود إلى أربعين عاماً على الأقل وكان ولا يزال لها دورها الثقافي ويضمها اتحاد الأندية الوطنية . غير أن قطر ودبي والشارقة بدأت تعرف هذه المؤسسات مع تطور التعليم بها وان كانت جميعها تفتقر إلى الصحافة . كما أن هناك محطات اذاعية أربع هي البحرين والدوحة وصوت الساحل وأبو ظبي ، وهذه تسهل بشكل ما في التطوير الثقافي والتوجيه الاعلامي . كذلك الاحتكاك بالعالم الخارجي عن طريق الاذاعة والصحافة والتلفزيون والسفر ساهم في التطوير الثقافي .

ولقد كان للمكتبات العامة دورها فالمكتبة العامة في البحرين والتي تأسست عام ١٩٤٦ تقدم الوان الثقافات والفنون وزارها ٣٣ ألفاً من القراء والمستعيرين عام ١٩٦٨ وهناك دار الكتب في قطر تأسست عام ١٩٦٣ من دمج مكتبة المعارف والمكتبة العامة وفيها ٣٥ ألف كتاب ، ويزورها سنوياً للقراءة والاستعارة آلاف القراء .

الفصل الخامس

أهمية البحرين في أي اتحاد بين الامارات

عصرنا الذي نعيش فيه هو عصر الوحدات الكبرى من ناحية ، كما شهد تفكك بعض الوحدات من ناحية ثانية . فهناك وحدات قوية كبرى تضم أمة معينة أو وحدات تضم أناساً متباينى المنشأ والثقافة واللغة ولكن جمعتهم المصالح والمطامح في اطار وطن يدينون له جميعاً بالولاء ومثال ذلك الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات السوفييتية والاتحاد اليوغوسلافي والاتحاد السويسري . كما ان بعض الوحدات تفككت لسبب أو لآخر يخرج تحليلها عن نطاق بحثنا هذا . فلقد انفصلت الباكستان عن الهند وسنغافورة عن ماليزيا ، كما فشل اتحاد العراق والأردن واتحاد السنغال ومالي والوحدة المصرية السورية . ان وجود أي اتحاد

أو عدمه يجب ان يكون نابعاً من شعور الشعوب المشتركة فيه واحساسها المشترك بأهميته وليس عن طريق التسلط والفرض .

على أن المهم هو أن الوحدة العربية انسجام مع منطق الأشياء ، فالوحدة هي رغبة كل الشعب العربي بجميع فئاته لأنها مستمدة من صميم وجوده وكيانه والدعوة اليها قديمة وقد تجددت مع بدايات النهضة في هذا القرن . وليس أي اتحاد للامارات العربية — ان بُني على أسس ثابتة — الا خطوة في هذا الاتجاه ، فأهل المنطقة هم أبناء أمة واحدة يشتركون في لغة واحدة ودين واحد وتاريخ واحد وأرض واحدة وعادات وتقاليد واحدة ، وأن المصلحة في تحقيق نوع من الاتحاد ذات جوانب متعددة لعل ابرزها ما يلي :

أولاً — ان الامارات يمكن ان تكون وحدة سيصل دخل النفط فقط فيها قريباً إلى اكثر من ٥٠٠ مليون دولار أي أن نصيب الفرد سيكون اكثر من ألف دولار سنوياً مما يجعلها — نظرياً على الأقل — في عداد الدول المتقدمة اقتصادياً ، كما ان هذه المداخيل يمكنها أن تستعمل جميع الموارد البشرية والمادية المتوفرة لتجعل من هذه المنطقة واحة

وارفة الظلال . فبدلاً من أن تكون كل امارة عائقاً في سبيل تقدم شقيقاتها عن طريق عدم التنسيق الصناعي والقيود التجارية يمكن أن ينقلب الحال إلى قيام وحدة اقتصادية مهما صغرت هي في نظري من أقوى دعائم الوحدة السياسية . كما أن الامارات الغنية سوف تساهم في رفع مستوى معيشة شقيقاتها الأخرى وتطوير امكانياتها الاقتصادية ليعم الرخاء الجميع .

ثانياً – ان بقاء الامارات على حالها من تجزئة وتخلف في الوقت الذي يتقدم العالم يومياً معناه بقاء الفقر والنسيان، فلا يمكن تصور قيام دولة بخمسة آلاف نسمة مثلاً لها جميع مقوماتها وتملك أجهزتها السياسية والدفاعية . ان هذه التجزئة لن تفيد أحداً في المنطقة بل تعني تبديد الجهود وحرمان شعوب المنطقة من امكانيات التقدم . كما أن دولاً كهذه لن تحصل على ثقل سياسي مهما عظمت مواردها بل ستكون عرضة لمختلف الأخطار في عالم لا تسوده دائماً شريعة العدل، وان بعثرة الجهود تؤدي الى الضعف والتخاذل وقد جرب العرب توزيع الجهود وكانت ابرز النتائج نكبتا ١٩٤٨ و ١٩٦٧ .

ثالثاً – ان استمرار التجزئة معناه هدر الامكانيات

والطاقات في اقامة الاجهزة الادارية مع ما يتبعها من تكاليف عالية في وقت تحتاج فيه المنطقة لكل جهد ومال لرفع مستوى المعيشة فيها . ونظراً لقلة السكان في بعضها سوف تضطر في الاعتماد على غير ابناء المنطقة مما سيجعلها بمرور الايام تفقد الميزة الاقليمية التي تريد الآن أن تتشبث بها على حساب الاتحاد فتقع في تناقض مع نفسها .

على انه ليس المهم تعداد المزايا التي ينطوي عليها قيام أي اتحاد لأن كل شيء سوف ينهار اذا لم تخلص النية وينصهر الجميع في بوتقة العمل المشترك ويتنازلوا عن اقليمياتهم الضيقة التي لم تعد تمثل بمفهوم القرن العشرين إلا مخلفات غابرة تشد للوراء ولا تقدم للأمام . ان الاخلاص والنية الصافية والشعور الحقيقي بأهمية الاتحاد والتضحية بالجزء في سبيل الكل هي الضمانة الوحيدة لقيام ونجاح الاتحاد وبدونها لا يمكن ان ينجح اتحاد مهما تعددت المزايا والفوائد، فالرابطة المصيرية يجب ان تكون هي الدعامة المتينة التي تحمي الاتحاد وشعوبه .

والآن ما هو الدور المنتظر من البحرين أن تؤديه في أي اتحاد في الخليج ؟ لا يستطيع احد سواء اكان من ابناء هذه المنطقة أو من خارجها ان ينكر ان البحرين تنفرد

بعدة ميزات سيرد ذكرها تجعل منها ركناً متيناً من اركان المنطقة وعاملاً من عوامل ازدهارها ، وهذه الميزات هي وليدة ظروف ومؤثرات جعلت منها ومن شعبها اسبق في السير على طريق الرقي والتقدم وهذه الميزات هي :

١ — ان البحرين هي أكثر الامارات سكاناً ، فسكانها يصلون الى حوالي نصف مجموع السكان في الامارات التسع مجتمعة اي ان الموارد البشرية في البحرين يمكن أن تزود الامارات بما تحتاج اليه من أيد عاملة ومنظمين وخبرات في حين تشكو بعض مناطق الخليج من قلة الأيدي العاملة .

٢ — ان ارتفاع مستوى التعليم وشمول التعليم كل الشعب على امتداد نصف قرن من الزمان وكثرة عدد الخريجين يجعل منها عنصراً في نشر رسالة التقدم الاجتماعي والحضاري ، فالشعوب تقاس بعلمها لا بعدد ما تنتجه من براميل النفط ، كما ان المتعلم أكثر احساساً وتفهماً لمصيره من الجاهل .

٣ — ان البحرين هي أسبق الامارات العربية من حيث تكوين الجهاز الاداري وقيام البلديات والغرف

التجارية والنوادي الأدبية والطباعة والصحافة ، وخبرتها ستفيد الأجهزة الاتحادية في كل المجالات .

٤ — ان احتكاك البحرين بالعالم الخارجي وتطور علاقاتها به هي أسبق من غيرها من الامارات ، وفي هذا المجال فهناك خبرة ودراية لها يمكن ان تنفع بها كل الاتحاد .

على ان دور البحرين يجب ان يكون دور الأخ المدرك لمسئوليته التاريخية من غير خيلاء وعامل بناء وتطوير من غير استعلاء ويمكنها ان تبذل كل جهود ابنائها في نشر رسالة التقدم الحضاري الى الربوع التي لا زالت تشكو من الفقر والتخلف لا لسبب إلا لشح الموارد لديها . وان من تتبع دور البحرين في بعض المؤتمرات السابقة يدرك ان البحرين أصبحت مثالاً لأن تضحي في سبيل المنطقة على حساب الميزات التي تنفرد بها بين الامارات ، غير ان هذه التضحية ونكران الذات يجب ان يقابلها تفهم من الآخرين وعمل بالمثل لأن البحرين ليست أكثر من غيرها كسباً من قيام أي اتحاد كما أن اندفاعها له ليس ناتجاً عن دوافع سلبية بل هو ايمان نابع من المصلحة المشتركة والشعور بوحدة المصير والهدف .

وأخيراً ، فنحن بهذا الأمل وحده ننظر لمستقبل هـــذه الامارات آملين أن تكون قوة تشد من عضد الأمة العربية وتأخذ بيد هذا الشعب الحبيب إلى ما فيه التقدم والرخاء . والله ولي التوفيق .

مصادر البحث

باللغـــة العربية

١ – الجغرافية الاقليمية للبحرين والاقـــاليم الشرقية – محمد علي رشدي ، علي صلاح الدين علي .

٢ – أعداد من مجلة النفط والغاز العربي البيروتية .

٣ – أعداد من مجلة عالم النفط البيروتية .

٤ – احصاءات وزارة التربية الكويتية عـــن التعليم في امارات الساحل .

٥ – احصاءات مديرية التعليم في أبو ظبي .

٦ – ٥٠ عاماً من التعليم – من منشورات مديرية التربية والتعليم في البحرين .

٧ – المجموعة الاحصائية – حكومة البحرين – ١٩٦٧ و ١٩٦٨ .

باللغـــة الانجليزية

1) Dr. K.G. Fenelon — THE TRUCIAL STATES.

2) Dr. G.F. Brown — Agricultural Report to the Bahrain Government.

3) J.H.D. Belegrave — Welcome to Bahrain.

4) QATAR 1968 — Qatar Government publication.

5) DUBAI 1968 — Statistical Abstract — Dubai Government.

6) THE TIMES — Monday, March 3rd, 1969.

7) THE FINANCIAL TIMES — Tuesday, November 5th, 1968.

فهرست

تمهيد	٥
البحرين واهميتها بين الامارات العربية	٣٩
الفصل الاول : جغرافية الامارات العربية	٤١
الفصل الثاني : القوى البشرية	٤٤
الفصل الثالث : الموارد الاقتصادية	٥٣
الفصل الرابع : الاوضاع التربوية والثقافية	٧١
الفصل الخامس : أهمية البحرين في اتحاد الامارات	٨٠
مصادر البحث	٨٧
فهرس	٩١

صدر حديثـــاً

لمحات من الخليج العربي		تأليف محمد الأنصاري
البشارة	(شعر)	قاسم حداد
انين الصواري	(شعر)	علي عبد الله خليفة
تطور التعليم في البحرين بالانكليزية		تأليف عبد الملك الحمد

وكلاء التوزيع
الشركة العربية للوكالات والتوزيع
ص. ب ٦٥٦ البحرين